The legal framework for the crime of money laundering and combat mechanisms

M.M. Hussein Ali Hussein*

University of Iraq, College of Law and Political Science*

Email: husseinali95al@gmail.com

Abstract

This research addresses the topic of "The Legal Framework for the Crime of Money Laundering and Mechanisms for Combating It," a crucial topic, as banks are typically committed to upholding the law. Money laundering is considered one of the most serious cross-border economic crimes, due to its negative impact on the national economy and financial stability, in addition to its association with other crimes such as corruption and terrorist financing. This research aims to shed light on the legal framework governing the crime of money laundering by examining relevant national and international laws and legislation and analyzing their effectiveness in reducing this crime. The research also addresses anti-money laundering mechanisms, such as regulatory systems and relevant institutions, and the role of international cooperation in combating it. The study concludes that the effectiveness of combating money laundering depends largely on updating legislation, enhancing financial transparency, and coordination between regulatory bodies at the local and international levels. This research examines the legal framework for money laundering and its mechanisms for combating it, citing numerous pieces of evidence to support this.

Keywords: legal framework, money laundering, combat mechanisms, elements of the crime, penalties.

الاطار القانوني لجريمة غسل الاموال واليات المكافحة

م.م حسين علي حسين*

التخصيص الدقيق : القانون الجنائي

مكان العمل :الجامعة العراقية كلية القانون والعلوم السياسية*

الأيمل: husseinali95al@gmail.com

مستخلص

يتناول هذا البحث موضوع "الإطار القانوني لجريمة غسل الأموال وآليات مكافحتها"، وهو موضوع بالغ الأهمية، إذ تلتزم البنوك عادةً بالحفاظ على سلامة القانون. ويُعتبر غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، نظرًا لتأثيره السلبي على الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي، بالإضافة إلى ارتباطه بجرائم أخرى كالفساد وتمويل الإرهاب. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني الناظم لجريمة غسل الأموال من خلال دراسة القوانين والتشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة، وتحليل مدى فعاليتها في الحد من هذه الجريمة. كما يتناول البحث آليات مكافحة غسل الأموال، كالأنظمة الرقابية والمؤسسات المعنية، ودور التعاون الدولي في مكافحتها. وتخلص الدراسة إلى أن فعالية مكافحة غسل الأموال تعتمد بشكل كبير على تحديث التشريعات، وتعزيز الشفافية المالية، والتنسيق بين الجهات الرقابية على المستويين المحلي والدولي. ويتناول هذا البحث الإطار القانوني لغسل الأموال وآليات مكافحتها، مستشهدًا بالعديد من الأدلة التي تدعم ذلك.

كلمات مفتاحية: الاطار القانوني،، غسل الاموال، اليات المكافحة، أركان الجريمة، العقوبات.

تمهيد:

شهد العالم في العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الجرائم المالية، وأبرزها غسل الأموال، الذي يهدف إلى إضفاء الشرعية على الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة، مما يُزعزع الاستقرار الاقتصادي ويهدد الأمن المجتمعي. ومع تطور أساليب غسل الأموال وتنوع مصادرها، برزت الحاجة الملحة إلى إطار قانوني شامل وفعال لمكافحتها.

تتناول هذه الدراسة الإطار القانوني لجريمة غسل الأموال من حيث التعريف، وأركانها، وتصنيفها القانوني، بالإضافة إلى استعراض أهم التشريعات النافذة في هذا المجال على المستويين الوطني والدولي. كما تتناول آليات مكافحة هذه الجريمة، سواءً من خلال مؤسسات الدولة كالبنوك والبنك المركزي و وحدات التحريات المالية، أو من خلال الاتفاقيات الدولية والتعاون بين الدول.

تتناول هذه الدراسة أيضاً الجوانب القانونية لجريمة غسل الأموال من حيث التعريف، وأركانها، وتصنيفها القانوني، بالإضافة إلى استعراض أهم التشريعات النافذة في هذا المجال على المستويين الوطني والدولي. إن أهم العوامل التي تُشجع على انتشار عمليات غسل الأموال، وكذلك استنزاف البنوك، تنحصر في أمرين: الأول هو الحفاظ على سلامة البنوك وفقاً للقانون، والثاني هو مكافحة غسل الأموال، والتي تتضمن الإفصاح عن هذه الأموال للجهات المختصة لمكافحة الجريمة. وينبع اهتمامنا بهذا الموضوع من أهمية توفير بيئة قانونية وتنظيمية تُسهم في الحد من انتشار هذه الجريمة، وتدعم جهود الشفافية ومكافحة الفساد، مما يحمي الاقتصاد والمجتمع.

منهجية الدراسة: القسم الاول

اولاً: مشكلة الدراسة:

يُعد غسل الأموال جريمةً حديثة الظهور، ولم تحظ بدراسةٍ وبحثٍ كافٍ. ولعل ذلك يعود إلى الصعوبات المرتبطة بمكافحتها، إذ تتعدد العقبات التي تعترض سبيلها.

ورغم الجهود المحلية والإقليمية والدولية المبذولة لمكافحة غسل الأموال، إلا أن حجم هذه الجريمة يتزايد يوماً بعد يوم، ويفلت مرتكبوها من الملاحقة والعقاب لأسبابٍ تتعلق في معظمها بالصعوبات والمعوقات التي تواجه مكافحتها.

ونظراً للطابع الدولي لجريمة غسل الأموال، وارتباطها بعصابات غسل الأموال التي تقاوم خطرها، وازداد شرها تشابكاً مع الاقتصاد العالمي، ازداد اقتناع المجتمع الدولي بضرورة تنسيق الجهود لمواجهة هذه العصابات. وقد دفع هذا العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والعالمية إلى المبادرة بصياغة واعتماد

مجموعة واسعة من الاتفاقيات والصكوك الدولية لمكافحة والتخفيف من آثارها السلبية. ومع ذلك، لم تُثمر هذه الجهود المرجوة نظرًا لوجود عدد من المشكلات والعقبات التي تعيق فاعليتها. وقد برزت مشكلة الدراسة لدى الباحث وتبلورت في تحديد وتوضيح المعوقات التي تواجه مكافحة جريمة غسل الأموال، وتوضيح مفهوم هذه الجريمة وأركانها ومراحلها.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي، وهو تحديد معوقات مكافحة غسل الأموال. ويتفرع عن هذا الهدف أهداف فرعية أخرى، مثل تحديد المعوقات التشريعية لمكافحة غسل الأموال، وتعريف الجريمة وإشكالية تكييفها قانونياً، وتحديد المعوقات المصرفية لمكافحة غسل الأموال من حيث السرية المصرفية والتزام البنوك بلوائح غسل الأموال، بالإضافة إلى تحديد المعوقات الأخرى التي قد تعيق عملية مكافحة غسل الأموال.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من تركيزها على جريمة حديثة العهد لم تحظ بالدراسة والبحث اللازمين لفهمها وتحديد معوقات مكافحتها. كما تكمن أهميتها في قدرتها على مساعدة القائمين على مكافحة هذه الجريمة على كشف معوقات مكافحتها وصعوبات تنسيق الجهود لمواجهتها، مما يؤدي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتجاوز هذه المعوقات والتحديات.

كما تتبع أهمية الدراسة من توافقها مع الفكر الأمني المعاصر، الذي تزايد تركيزه على مواضيع مختلفة تتعلق بعائدات الجريمة عموماً، وجريمة غسل الأموال خصوصاً، لما لها من آثار خطيرة ومدمرة. وتستمد هذه الدراسة أهميتها أيضاً من تركيزها على محاور وجوانب محددة لجريمة غسل الأموال ضمن فهم شامل ومتكامل لهذه الجريمة. وتتمثل هذه الجوانب في: مفهوم جريمة غسل الأموال، وعناصرها، وخصائصها، ومراحلها؛ ومعوقات مكافحتها من المنظورين التشريعي والمصرفي؛ وغيرها من المعوقات التي تواجه مكافحتها.

القسم الثاني: الدراسات السابقة:

١- الخريشة، أمجد سعود، ٢٠٠٤، الإطار القانوني لجريمة غسل الأموال: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة. تناولت الدراسة الآثار النظرية والقانونية لنطاق تجريم غسل الأموال، وبيّنت صعوبة تجريم غسل الأموال، وبحثت في جريمة غسل الأموال في التشريع الأردني. كما ناقشت مكافحة

غسل الأموال من حيث التعاون الدولي والإقليمي، وتطبيق قانون أصول المحاكمات الجزائية لمكافحة غسل الأموال.

تناولت هذه الدراسة الإطار القانوني لغسل الأموال في ثلاثة فصول، تناولت فيها العديد من القضايا التي تثيرها هذه الجريمة. تناول الفصل الأول المعنى العام لجريمة غسل الأموال، موضحاً الجريمة من الناحية النظرية، وأهم النقاط التي تركز عليها لتجريم جريمة غسل الأموال.

يتناول الفصل الثاني الإطار الموضوعي للجريمة من خلال استخلاص النموذج القانوني لغسل الأموال من التشريعات المقارنة. ويتناول الفصل الثالث الإطار العام لمكافحة غسل الأموال، معتمداً على قانون الإجراءات الجزائية وأسس التعاون الدولي. ولا تتناول هذه الدراسة بالتفصيل معوقات مكافحة غسل الأموال.

٢- السميرت، عبد الحمود، ٢٠٠٣، "عمليات غسل الأموال بين الاقتصاد الإيجابي والاقتصاد الإسلامي"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك. هدفت هذه الدراسة إلى توضيح موقف الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الإيجابي من جريمة غسل الأموال، كما تناولت الآثار الاجتماعية والاقتصادية ومعالجتها لاحقاً.

تتناول هذه الدراسة عمليات غسل الأموال بين الاقتصاد الإيجابي والاقتصاد الإسلامي في أربعة فصول. يتناول الفصل التمهيدي مفهوم غسل الأموال وطبيعته وأصوله وأسبابه، بينما يتناول الفصل الأول مراحل غسل الأموال والعوامل التي تُسهّل انتشاره. يتناول الفصل الثاني أنواع الأموال المكتسبة التي تُعتبر محلّ غسل الأموال وموقف الشريعة الإسلامية منها. ويتناول الفصل الثالث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال، والموقف القانوني والشرعي منها، ومعالجة هذه العمليات.

تتناول هذه الدراسة جريمة غسل الأموال من منظور اقتصادي، دون أن تتناولها من منظور قانوني، أو تُعنى بموانع مكافحتها.

المبحث الاول

مفهوم جريمة غسل الأموال وخصائصها و مراحلها.

المطلب الاول

مفهوم جريمة غسل الأموال وخصائصها

الفرع الاول: مفهوم جريمة غسل الأموال:

تعدّ جريمة غسل الأموال ظاهرةً حديثة العهد، لم تظهر إلا قبل عقدين من الزمن. وقد اتسع نطاقها مع انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية، مُهددةً الاقتصاد العالمي. وقد أصبحت تُشكّل هاجسًا للعديد من دول العالم نظرًا لتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة.

يُقصد بمصطلح "غسل الأموال"، أو "التطهير"، أو "التبييض"، أو "التطهير"، القيام أو الشروع في القيام بفعلٍ بهدف إخفاء أو تمويه طبيعة أو جوهر العائدات المتأتية من أنشطة غير مشروعة، بحيث تبدو وكأنها جاءت من مصادر مشروعة. وهذا يسمح باستخدام هذه العائدات في أنشطة مشروعة داخل الدولة أو خارجها^(١).

عرّف الدكتور محمد شعيب جريمة غسل الأموال بأنها "إخفاء مصادر الأموال القذرة الناتجة عن الاتجار بالمخدرات، واستغلالها في الاستثمار"^(٢).

وقد عرّف الدكتور مصطفى طاهر جريمة غسل الأموال بأنها "العملية التي يلجأ إليها المتورطون في الاتجار غير المشروع بالمخدرات بهدف إخفاء وجود دخلهم أو إخفاء مصدره غير المشروع أو استخدام الدخل في غرض غير مشروع بالإضافة إلى تمويه ذلك الدخل ليبدو وكأنه دخل مشروع"^(٣).

الفرع الثاني: خصائص جريمة غسل الأموال:

تتعدد خصائص جريمة غسل الأموال، لأسباب عديدة، من أهمها ارتباطها بالجريمة المنظمة. وسنتناول كلاً من هذه الخصائص على حدة، نظرًا لطابعها العالمي المنظم، وارتكابها بوسائل تكنولوجية حديثة:

١- جريمة غسل الأموال جريمة عالمية:

(١) د. محمد محي الدين عوض جرائم غسل الأموال، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٤، ص ١٥.

(٢) د. نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال (دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، سنة ٢٠٠١ م ص ٢٣).

(٣) د. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، القاهرة، سنة ٢٠٠٢ م، ص ٥.

ساهم التقدم العلمي في مجال الاتصالات والثورة التكنولوجية التي شهدها العالم في تطور الأساليب الإجرامية، لا سيما في المجال المالي. ويعود ذلك إلى تحرير التجارة العالمية وما رافقه من إزالة للحواجز الجمركية، واستخدام التجارة الإلكترونية، وشيوع المناطق الحرة، وعمليات الخصخصة على نطاق عالمي واسع.

أصبح غسل الأموال جريمة لا تعترف بالحدود الإقليمية، وتمارس عبر الدول، مما يشكل تهديدًا للأمن القومي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي^(٤). وهذا ما دفع بعض الفقهاء إلى اعتبار هذه الجريمة جريمة عابرة للحدود الوطنية. ولتحقيق هذا الهدف، يستفيد غاسلي الأموال من الحدود المفتوحة بين الدول، والتي أصبحت أكثر انفتاحًا بعد تطبيق أحكام اتفاقية التجارة العالمية. كما يستفيدون من مزايا التكنولوجيا الحديثة التي توفر لهم قنوات مباشرة تربطهم بالأسواق المالية العالمية دون عناء أو مشقة. ويستفيدون أيضًا من عمليات الخصخصة، وحرية الأسواق العالمية، والمراكز المصرفية، والتحويلات الإلكترونية التي تتم من خلالها، بالإضافة إلى بطاقات الإيداع والسحب التي تصدرها البنوك، بحيث أصبحت ظاهرة غسل الأموال ظاهرة وجريمة منتشرة في أنحاء كثيرة من العالم. الهدف النهائي، بطبيعة الحال، هو إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة لتجنب الشكوك، وبالتالي المصادرة^(٥).

٢- جريمة غسل الأموال جريمة منظمة:

إذا اعتبرنا جرائم غسل الأموال جرائم دولية خطيرة تؤثر سلبًا بشكل مباشر على الاقتصاد الدولي، نجد أن من أهم خصائصها أنها جرائم منظمة. فهي تقتض تعدد الجناة ووحدة الجريمة ماديًا ومعنويًا، حيث يساهم كل منها بعنصر أو أكثر من العناصر المؤثرة في الجريمة.

تُركب الجريمة المنظمة من قبل جماعات سرية منظمة، توظف أفرادًا يتم اختيارهم واختيارهم وفقًا لضوابط صارمة، ثم يتم تدريبهم على طقوس وممارسات تضمن طاعتهم المطلقة وولائهم للمنظمة التي ينتمون إليها. تستخدم الجريمة المنظمة أحدث الوسائل والأساليب في ممارسة أنشطتها، ولا تلتزم بالقيم الاجتماعية والأخلاقية والمعايير الإنسانية السائدة في المجتمع. تستخدم الجريمة المنظمة التهريب

(٤) د. نبيه صالح ، جريمة غسل الأموال في ضوء الإجماع المنظم والمخاطر المترتبة عليها ، منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ٢٠٠٦م، ص ١٠ .

(٥) أروى الفاعوري وإيناس قطيشات جريمة غسل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية (دراسة مقارنة، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص ٣٠.

والإغراء ومختلف وسائل الفساد لتحقيق أهدافها، كما تلجأ إلى أقصى أشكال العنف ضد من يقف في طريقها^(٦).

لذا، يجب توافر شرطين أساسيين لوصف أي فعل بأنه جريمة منظمة:

(أ) تعدد المشاركين في الجريمة ويقصد بـ "التعدد" هنا المشاركة المطلقة لمجموعة من الأفراد في ارتكاب جريمة والتعاون فيما بينهم، بغض النظر عن كون الدور المعني رئيسياً أو ثانوياً.
(ب) وحدة الجريمة، ونعني بها الوحدة المادية والمعنوية^(٧).

٣- استخدام التكنولوجيا الحديثة في جريمة غسل الأموال:

لا تقتصر التطورات العلمية التي شهدتها العالم على الجوانب الإيجابية للتقنية الحديثة، بل تشمل أيضاً الجوانب السلبية المتمثلة في انتشار الجريمة محلياً وإقليمياً ودولياً. فقد أصبح غسل الأموال مشكلة عالمية لا تعرف حدوداً إقليمية ولا مكاناً ولا زماناً، واتسع نطاقه ليشمل العالم أجمع^(٨).

بعد ثورة الاتصالات، طوّر غاسلي الأموال أساليب جديدة لغسل الأموال، مستغلين التقنيات الحديثة كالإنترنت، فلجأوا إلى أنظمة التحويل الإلكتروني بدلاً من البرقيات والإيداعات والسحب النقدي عبر أجهزة الصراف الآلي وغيرها من الوسائل التكنولوجية^(٩).

٤- جريمة غسل الأموال نشاط مكمل لنشاط سابق وأساسي:

جريمة غسل الأموال نشاط مكمل لنشاط سابق. وقد تكون الأموال المراد غسلها ناتجة عن جرائم المخدرات، والإرهاب، والدعارة، والاتجار بالأسلحة أو المتفجرات، والجرائم البيئية المتعلقة بالنفايات الخطرة، وغيرها من المصادر التي يمكن أن تُنتج أموالاً قذرة. تُعتبر هذه الأنشطة السابقة في حد ذاتها جريمة مستقلة، بحيث تأتي جريمة غسل الأموال كنشاط لاحق لارتكاب هذه الجرائم أو غيرها، وتُنتج أموالاً قذرة. غسل الأموال جريمة تتبع أنشطة إجرامية حققت عوائد مالية غير مشروعة. لذلك، كان لا بد من إضفاء الشرعية على العائدات الإجرامية، أو ما يُعرف بالأموال القذرة، لتسهيل استخدامها واستغلالها.

(٦) د. محمد أمين البشري، التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، بحث ضمن سلسلة أبحاث منشورة حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩م، ص ١٨٥.

(٧) أروى الفاعوري وإيناس قطيشات، المرجع السابق، ص ٣٢.

(٨) د. نياز موسى البدينة، المنظور الاقتصادي والتقني والجريمة المنظمة، بحث ضمن سلسلة أبحاث منشورة حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩م، ص ١٩١.

(٩) أروى الفاعوري وإيناس قطيشات، مرجع سابق، ص ٤٠.

لذا، تُعدّ جريمة غسل الأموال مخرجاً من المأزق الذي يواجهه المجرمون، وهو صعوبة التعامل مع عائدات جرائمهم^(١٠).

المطلب الثاني

مراحل وأركان عملية غسيل الأموال

الفرع الاول: مراحل عملية غسيل الأموال :

تتكون عملية غسل الأموال من عدة مراحل، يجب إكمالها جميعاً لإتمام العملية بالكامل. تحدث هذه المراحل بالتتابع، حيث يتم من خلالها إدخال الأموال ذات المصدر غير المشروع في النشاط الاقتصادي المشروع. تتكون دورة غسل الأموال هذه من ثلاث مراحل أساسية: الإيداع، والتعقيم، وأخيراً، الدمج، أو التتقية. سنستعرض كل مرحلة من هذه المراحل على النحو التالي: المرحلة الأولى: الإيداع، أو التبادل: هذه هي المرحلة التمهيديّة، أو التحضير للغسل، وتتضمن التخلص المادي من مبالغ نقدية كبيرة متحصل عليها من الجرائم الأصلية. الأساس هو أن الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة مع المجرمين سيثير الشكوك حول شرعية مصدرها^(١١). تُعد هذه المرحلة من أصعب المراحل نظراً لتعرضها للكشف، حيث تتضمن عادةً مبالغ نقدية كبيرة، ولأن الأموال غير المشروعة تُجلب من الإخفاء إلى السوق. يقوم المجرم بالتخلي عن الأموال المتحصل عليها من نشاط غير مشروع واستثمارها في البنوك، سواء داخل البلاد أو خارجها، عن طريق فتح حسابات أو إيداع أو شراء أوراق مالية، إلخ^(١٢). وهنا يبرز الدور الرقابي للمؤسسات المالية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال، كما تبرز مسؤولية الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين عند إخلالهم بالواجبات المفروضة عليهم قانوناً. ونظراً للإجراءات المتبعة في معظم البنوك التجارية، وخاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للمبالغ الواجب الاحتفاظ بها أو الإبلاغ عنها، فقد لجأ غاسلي الأموال إلى أساليب توظيف أو إيداع الأموال في هذه المرحلة، بالاعتماد على تزوير بعض المستندات، أو إخفاء بعضها، أو الاستعانة ببعض موظفي البنوك الذين يكتفون ما يحدث^(١٣).

(١٠) د. سليمان عبد المنعم، مسؤولية المصارف الجنائية عن الأموال غير النظيفة - ظاهرة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة ١٩٩٩ م، ص ٣٠.

(١١) جمال محمد السقا اللوزي، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لغسل الاموال - دراسة تحليلية مع التطبيق على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٠٩، ص ٤٥.

(١٢) زينب اسكندر داغر الفؤادي، التزامات المصارف في مكافحة غسيل الاموال - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهريين، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٣-١٤.

(١٣) عمار باسم جاسم، جريمة غسل الاموال في القانون العراقي، عالم المعرفة للكتاب، بغداد، ٢٠١١، ص ١١٨.

المرحلة الثانية: مرحلة التعقيم أو التغطية: تتم هذه المرحلة عبر سلسلة من المعاملات المالية، تتسم بالتكرار والتعقيد، لتحويل الأموال غير المشروعة إلى معاملات مالية مشروعة. على سبيل المثال، يبيع تاجر ذهب الذهب لتاجر مخدرات، ويحصل على الأموال، ثم يحولها بسهولة إلى وديعة ببيعها لتاجر ذهب آخر يستخدمها. ثم تنتقل الأموال خطوة أبعد من الخطوة الأولى. ولإضفاء الشرعية عليها، يُزورون فاتورة مزورة تُشير إلى الشراء، بحيث يُمكن إرسال الأموال إلى تاجر المخدرات، إما عن طريق التحويل الإلكتروني أو بشيك مقبول. وهذا يُصعب تتبع الأموال المُتحصل عليها من المصدر الإجرامي للغاية^(١٤). تُعتبر هذه المرحلة مُعقدة على جهات مكافحة غسل الأموال، نظرًا لاستخدام غاسلي الأموال للأدوات المصرفية واعتمادهم على التكنولوجيا الحديثة في التحويلات الإلكترونية، بالإضافة إلى استغلال بعض القواعد المصرفية المعروفة بضرورة إخفاء أسماء ومبالغ الأموال المودعة في البنك، تطبيقًا لقاعدة السرية المصرفية^(١٥). غالبًا ما تحدث هذه الجرائم في دول متعددة، وتتضمن استخدام أساليب متنوعة، منها:

- ١- تحويل الأموال بسرعة فائقة من دولة إلى أخرى، إما عبر التحويلات البنكية أو باستخدام الأنظمة المصرفية السرية وفروعها في مختلف الدول. تُقدم هذه الخدمات بسرية وسرعة أكبر وتكاليف أقل، ولا تترك تحويلاتها أي آثار مستندية، على عكس الأنظمة المصرفية الشرعية.
- ٢- توزيع الأموال على استثمارات متعددة في دول مختلفة، وإعادة بيع الأصول المشتراة، والتحويل المستمر للاستثمارات لتجنب تعقبها من قبل السلطات المختصة.
- ٣- التواطؤ مع البنوك الوطنية والأجنبية، واستخدام بطاقات الدفع الإلكترونية (المعروفة بالبطاقات الذكية) والحسابات الرقمية المتغيرة.
- ٤- استغلال الفواتير وخطابات الاعتماد المزورة من خلال شركات "واجهة" وشركات وهمية تابعة لغاسلي الأموال.

٥- الاستفادة من خدمات نوادي القمار لتبادل العملات، وإصدار الشيكات، وتحويل الأموال إلى نوادي قمار أخرى، وما إلى ذلك.

المرحلة الثالثة: الدمج أو التطهير: تُعدّ هذه المرحلة الأخيرة في عملية غسل الأموال، إذ تُضفي الشرعية على الأموال المُتحصّلة من الأنشطة الإجرامية وتُضفي عليها مظهرًا شرعيًا. وهكذا، تُدمج العائدات

^(١٤) خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الاموال - دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه كلية الحقوق - جامعة طنطا، ٢٠١٠، ص ١٧٣ - ١٧٤.

^(١٥) اوزدن حسين دزه بي، جريمة غسل الاموال في القانون العراقي - دراسة مقارنة، بدون سنة نشر، ص ٤٠.

الإجرامية بفعالية في الاقتصاد الشرعي من خلال إعادة استثمارها. بعد نجاح الدمج، يُمكن لغاسلي الأموال استثمار هذه الأموال في أنشطة إجرامية أو أصول أخرى. ولذلك، يُطلق الفقه الإسلامي على هذه المرحلة اسم مرحلة إعادة التدوير أو التجفيف. وبالمقارنة مع المراحل السابقة، تُعدّ هذه المرحلة أكثر أماناً وأقل خطورةً وصعوبةً في الكشف عنها^(١٦). وغالبًا ما تُساهم البنوك أو المؤسسات المالية في هذه العملية، على الرغم من صعوبة إثبات التواطؤ مع صاحب رأس المال غير المشروع. وتستغل البنوك وجود فروع لها في العديد من دول العالم لتسهيل دمج الأموال^(١٧).

الفرع الثاني : أركان جريمة غسل الأموال

تتكون جريمة غسل الأموال، كغيرها من الجرائم، من ركنين: مادي ومعنوي. وستناولهما بإيجاز على النحو التالي:

أولاً: الركن المادي:

من المسلمّ به أنه لا جريمة تخلو من ركن مادي، إذ يبدو خارجياً عنها. فمن خلال هذا الركن يتحقق الإخلال بالمصلحة القانونية المحمية، وتنفيذ من خلاله أعمال المجرم التنفيذية. لذا، يُعدّ التحقق من وجود الركن المادي شرطاً أساسياً لبيان مدى توافر الجريمة. وهو شرط لازم لجميع صور الجريمة^(١٨). يُمثّل الركن المادي لجريمة غسل الأموال، وفقاً للمادة ٣ من قانون مكافحة غسل الأموال العراقي، الأفعال التالية:

- ١- إدارة أو محاولة إدارة معاملة مالية مع موظفين بأي شكل من الأشكال لنشاط غير مشروع.
- ٢- تحويل أو إرسال أو تحويل أموال نقدية أو مبالغ فيها تُمثّل الموظفين بأي شكل من الأشكال لنشاط غير مشروع.
- ٣- المساعدة في تنفيذ نشاط غير قانوني، أو تقديم المساعدة من نشاط غير قانوني، أو حماية مرتكبيه من الملاحقة القضائية.

(١٦) هشام بشير ، و ابراهيم عبد ربه ابراهيم ، غسيل الاموال بين النظرية و التطبيق ، ط ١ ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ٢٠١١، ص ١٦-١٧.

(١٧) ماجده بو سعيدة ، دور القطاع المصرفي في مكافحة جريمة تبيض الاموال ، رسالة ماجستير تخصص علم الاعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ٢٠١٣/٢٠١٢ ، ص ٦٧.

(١٨) ينظر في الركن المادي للجريمة وفقاً للقواعد العامة: د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، ط٦، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٦١ وما بعده؛ د. علي حسن خلف ود. سلطان عبد القادر الشاوي، المرجع العام في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد، (د.ت)، ص ١٣٨ وما بعده.

- ٤- إخفاء أو إخفاء طبيعة أو مكان أو مصدر أو ملكية أو السيطرة على موارد النشاط غير القانوني.
٥- القيام بأي فعل بقصد التهرب من أي قانون أو التهرب من أي لائحة أو قانون أو الإبلاغ عنه.

ثانياً: الركن المعنوي:

تُعتبر جريمة غسل الأموال، وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال العراقي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤، جريمة عمدية مبنية على القصد الجنائي العام، الذي يشمل العلم والإرادة، بالإضافة إلى القصد الجنائي الخاص، وفقاً للمادة ٣ من القانون. ويتمثل القصد الجنائي العام في هذه الجريمة في علم الجاني بنشاط غير مشروع - غسل الأموال - وممارسته له بأموال أو عائدات هذا النشاط غير المشروع. كما ينوي الجاني ارتكاب هذا السلوك الإجرامي وقبول نتائجه. وهذا يتعارض مع القواعد العامة لقانون العقوبات النظري والقصد النظري. ويعني هذا أن العلم يُجسد السلوك الإجرامي ويحرمه المشرع، إلا أن الإرادة تتجه نحو ارتكابه وقبول نتائجه. لذلك، يشترط المشرع العراقي أن يكون الجاني (عالمًا بأن الأموال المستخدمة، بطريقة ما، متحصلات من نشاط غير مشروع، أو كل من ينقل أو يرسل أو يحيل... عالمًا بأن هذه الأداة النقدية أو الأموال تمثل، بطريقة ما، متحصلات من نشاط غير مشروع). إلا أن القصد الجنائي العام لا يكفي لقيام جريمة غسل الأموال، بل يجب أن ينوي الجاني، من خلال هذا السلوك - غسل الأموال - إخفاء أو إخفاء مكان أو مصدر أو ملكية أو السيطرة على متحصلات النشاط غير المشروع، أو التهرب من أي قانون، أو الهروب والإبلاغ عن المعاملة بموجب أي نظام أو قانون^(١٩).

المبحث الثاني:

الإطار القانوني لجريمة غسل الأموال، بما في ذلك العقوبات المقررة.

فرض المشرع العراقي عددًا من العقوبات على الأفراد والمؤسسات المخالفة لأحكام قانون غسل الأموال. بعض هذه العقوبات يُعتبر عقوبات أصلية مقررة للجريمة، بينما يُعتبر بعضها الآخر عقوبات إضافية. سنناقش كل عقوبة على حدة، كما يلي:

^(١٩) يشترط المشرع لجريمة غسل الأموال توفير القصد الخاص إلى جانب القصد العام وهو ما يميز هذه الجريمة عن جريمة أخفاء أشياء متحصل عليها من جريمة مصممة عليها في المادتين ٤٦٠ - ٤٦١ عقوبة عراقية.

المطلب الاول

اولاً: العقوبات الاصلية

الفرع الاول: العقوبات الاصلية

بموجب المادة ٣ من القانون، فإن العقوبة الأصلية لجريمة غسل الأموال هي غرامة لا تتجاوز أربعين مليون دينار عراقي أو ضعف قيمة المال المستخدم في المعاملة أيهما أكبر، أو السجن لمدة لا تتجاوز أربع سنوات، أو بكلا العقوبتين. يُلاحظ أن المشرع العراقي ترك للقاضي حرية تقدير الغرامة عندما نص على حدا الأقصى فقط، ولكنه نص على أن يكون ضعف قيمة المال أقل من أربعين مليوناً، حيث نص على ألا تتجاوز أربعين مليوناً أو ضعف قيمة المال موضوع جريمة غسل الأموال أيهما أكبر. إذا كان ضعف قيمة النقود المستخدمة في المعاملة يساوي ستين مليون دينار، حكم القاضي بذلك غرامة. أما إذا كان ضعف قيمة النقود المستخدمة في المعاملة يساوي أقل من أربعين مليون دينار، مثل ثلاثين مليون دينار، جاز للقاضي أن يبقي ضعف قيمة النقود جانباً ويحكم بغرامة لا تتجاوز أربعين مليون دينار، مثل الحكم بخمسة وثلاثين مليون دينار كغرامة على الجاني.

كما حلّ المشرّع القاضي الحكم بالسجن مدة لا تتجاوز أربع سنوات، أو بالغرامة والحبس معاً. ويُلاحظ أن المشرّع العراقي أخطأ جوهرياً عندما نصّ على (الحبس مدة لا تتجاوز أربع سنوات...)، وذلك للأسباب التالية:

- ١- الجريمة المعاقب عليها بالحبس في القانون العراقي هي جنائية، ولا يجوز أن تقل عقوبة الجنائية عن خمس سنوات. أما إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة أربع سنوات، فهذا يعني أن المشرّع قد جعل جريمة غسل الأموال جنحة، والجنحة في القانون العراقي هي أي جريمة معاقب عليها بالحبس، وليس الحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات^(٢٠). وتجدر الإشارة إلى أن معظم التشريعات العربية قد جعلت جريمة غسل الأموال جنائية معاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز سبع سنوات^(٢١).
- ٢- لا يجوز الحكم بالغرامة التي فرضها المشرع العراقي على جريمة غسل الأموال كعقوبة أصلية إلا إذا كانت الجريمة جنحة أو مخالفة.

(٢٠) ينظر : م ٢٦ عقوبات عراقي .

(٢١) ينظر : م ٣ من قانون مكافحة غسل الأموال البحريني ، م ٣ من قانون مكافحة تبييض الأموال اللبناني ، م ٢ من قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتي ، م ٦ من قانون مكافحة غسيل الأموال الكويتي ، م ١٤ من قانون مكافحة غسل الأموال المصري .

ولذلك، لا يصلح الحكم بالغرامة كعقوبة أصلية أو بالسجن وفقاً للقواعد العامة (المادتان ٢٦ و ٢٧ من قانون العقوبات العراقي).

لذا، يجب تعديل نص المادة ٣ من قانون مكافحة غسل الأموال لاستبدال كلمة "الحبس" بكلمة "الحبس" لضمان الاتساق ووضوح المعنى.

كما يُخول المشرع العراقي المحكمة بمضاعفة الغرامة إذا كان الغرض من ارتكاب جريمة غسل الأموال تمويل عمليات إجرامية. تنص المادة ٦ من قانون مكافحة غسل الأموال على أنه: "فيما يتعلق بفرض عقوبة على شخص أدين بمخالفة المواد ٣ و ٤ و ٥ والمادة ١٩ فقرة ٤ أو المادة ٢٠ فقرة ٥ من هذا القانون، إذا ارتكبت هذه المخالفة عمداً أو مع علمه بأن النتيجة المحتملة ستكون مساعدة شخص على ارتكاب جريمة أو مساعدة آخر على التهرب من الملاحقة القضائية عن جريمة ارتكبت بالفعل، تأمر المحكمة الشخص بدفع أي ممتلكات، عينية أو شخصية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المبالغ المستخدمة في الجريمة، أو أي ممتلكات مرتبطة بهذه الممتلكات، أو أي ممتلكات تم الحصول عليها نتيجة لهذه الجريمة، دون المساس بحقوق الأطراف الثالثة الحقيقية" (٢٢).

يُلاحظ أن العقوبات أشد من العقوبات المقررة للجريمة، سواءً أكانت مكتملة أم في مرحلة الشروع فيها. وقد ساوى المشرع العراقي بين مقدار الجريمة الفعلي والشروع فيها، وترك للقاضي تقدير المقدار الدقيق. إن المساواة بين الجريمة التامة والشروع فيها، لوقوعهما في نطاق جريمة غسل الأموال، وإن كان ذلك مخالفاً للقواعد العامة لقانون العقوبات، إلا أنه يبدو لنا مبرراً لأن المشرع يراعي خطورة الجاني، وتكون الخطورة واحدة سواءً أكانت الجريمة مكتملة أم في مرحلة الشروع فيها. ويبدو أن الشروع في الجريمة يستلزم عدم اكتمالها، وانحلالها الذي لا يد للجاني فيه، وسواءً كانت الجريمة المشرع فيها معطلة أم فاشلة، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٠ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩. ولا فرق في العقوبة على الشروع في الجريمة، سواءً أكان الشروع معطلاً أم متعزراً، فالعقوبة واحدة.

(٢٢) استخدم المشرع مصطلح "الغير الحقيقيين" وهو مصطلح غريب وغير مستعمل في التشريع العراقي ولا يدل على المعنى الذي أراده المشرع منه، ونقترح على المشرع استبداله بمصطلح "الغير حسن النية".

المطلب الثاني

عقوبات إضافية

الفرع الثاني: عقوبات إضافية

أولاً: الحرمان من الحقوق والمزايا:

تنص المادة ١٠٠ من قانون العقوبات العراقي على أنه يجوز للمحكمة، عند الحكم على شخص بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة في جريمة غسل أموال، أن تحرم المحكوم عليه من حق أو أكثر من الحقوق المذكورة أدناه لمدة سنتين، تبدأ من تاريخ تنفيذ الحكم أو من تاريخ انقضائه، لأي سبب كان.

١- شغل بعض الوظائف والخدمات العامة، شريطة أن تكون الوظائف المحظورة محددة في الحكم، وأن يكون الحكم مسبباً بشكل كافٍ.

٢- حمل الأوسمة الوطنية أو الأجنبية.

٣- حمل السلاح.

كما يجوز للمحكمة حرمان المحكوم عليه بجريمة غسل أموال من الحقوق والمزايا التالية:

١- الوظائف والخدمات التي شغلها سابقاً.

٢- أن يكون ناخباً أو منتخباً في المجالس النيابية.

٣- أن يكون عضواً في المجالس الإدارية أو البلدية أو شركة أو مديراً فيها.

٤- أن يكون وصياً أو أميناً أو وكيلاً.

٥- أن يكون مالكاً أو ناشراً أو رئيس تحرير لصحيفة.

ثانياً: المصادرة:

تنص المادة ١٠١ من قانون العقوبات العراقي على أنه "في غير الأحوال التي يوجب فيها القانون الحكم بالمصادرة، يجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة في جناية أو جنحة أن تأمر بمصادرة الأشياء المضبوطة المتحصلة من الجريمة أو المستعملة في ارتكابها أو المعدة للاستعمال فيها، وذلك دون إخلال بحقوق الغير حسن النية. وفي جميع الأحوال، يجب على المحكمة أن تأمر بمصادرة الأشياء المضبوطة التي استخدمت كألعاب على ارتكاب الجريمة". يُلاحظ أن قانون غسل الأموال لم ينص صراحةً على حكم المصادرة، مما يعني أن المشرع ترك الأمر للحكم بالقواعد العامة التي ذكرها في المادة آنفاً، وهو موقفٌ مُنتقد، إذ كان من الأفضل لو جعل المشرع حكم المصادرة إلزامياً للقاضي دون إخلال بحقوق الغير حسن النية، كما فعلت معظم قوانين مكافحة غسل الأموال في الدول العربية. وتنص المادة ١٤/٢ من

قانون مكافحة غسل الأموال المصري لسنة ٢٠٠٢ على أنه (... وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة الأموال المضبوطة أو بغرامة إضافية في حالة تعذر ضبطها أو التصرف فيها للغير بحسن نية) (٢٣).

المبحث الثالث

اليات مكافحة غسل الأموال

المطلب الاول

اليات مكافحتها

غسل الأموال نشاط إجرامي تعاوني، يجمع بين الجهود الخبيثة للخبراء الماليين والمصرفيين، وخبراء التكنولوجيا، وخاصةً في حالات غسل الأموال الإلكتروني، وجهود اقتصادي الاستثمار المالي. ويضاف إلى ذلك جهود المجرمين غير المتخصصين. لذا، تتطلب هذه الجرائم معرفةً وفهمًا عميقين من مرتكبيها. كما تتطلب عملاً وتعاوناً يتجاوز الحدود الجغرافية لمكافحتها. وهذا يجعلها جريمة منظمة ترتكبها منظمات إجرامية متخصصة، وجريمة عابرة للحدود الوطنية ذات خصائص معقدة. ومكافحتها ليست بالأمر الهين دون وضع التدابير اللازمة للكشف عنها. لذا، لا بد من تضافر الجهود الدولية والتعاون الشامل لضمان فعالية أنشطة مكافحة.

الفرع الاول: صعوبات مكافحة غسل الأموال

تواجه عملية الكشف عن جرائم غسل الأموال صعوبات عديدة، تُعيق المحققين في هذه الجرائم، مما يُعيق قدرتهم على كشفها ومواجهتها. ويمكن تقسيم هذه العقبات إلى عقبات دولية، وعقبات داخلية، تتمثل في الإطار التشريعي والمصرفي، وغيرها.

١- العقبات الدولية:

على الرغم من مساعي المجتمع الدولي للسيطرة على هذه الجريمة ومكافحتها، إلا أنه لا يزال يواجه صعوبات في تحقيق هذا الهدف. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها:

(أ) الاتجار الدولي بالمخدرات وتجارة الرقيق (٢٤): وُصفت هاتان التجارتان بالدولية منذ نشأتها، إذ تتمان في إطار عصابات الجريمة المنظمة. ورغم العقوبات المشددة على هذه الجرائم في بعض الدول، وإبرام معاهدات بهذا الشأن، إلا أنها لا تزال تُرتكب حتى اليوم.

(٢٣) تقابل م ٣/٢ من قانون مكافحة غسل الأموال البحريني ، م ١٤ من قانون مكافحة تبييض الأموال اللبناني ، م ١٣ من قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتي ، م ٦ من قانون مكافحة غسل الأموال الكويتي .

(٢٤) عبد الفتاح سليمان، مكافحة غسل الأموال، دار علاء الدين، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٤.

(ب) تطور التجارة والاتصالات الدولية وتوسع القطاع الاقتصادي: ويتحقق ذلك من خلال الأنشطة المصرفية والاقتصادية، التي اتخذت طابعاً دولياً نتيجةً لحرية تحويل الأموال، كالأسواق المالية وتبادل العملات، بالإضافة إلى تغلغل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الدولي، كالشركات متعددة الجنسيات وغيرها.

(ج) ضعف التعاون الدولي. فمن المعلوم أن جريمة غسل الأموال جريمة عابرة للحدود، ونظرًا لاختلاف ظروف كل دولة، يصعب توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة هذه الجريمة. علاوة على ذلك، حتى المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة لا تُطبّق عملياً، نظراً لصعوبة ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم ومحاكمتهم ومعاقبتهم^(٢٥).

٢-العقبات الداخلية:

(أ) تتمثل الصعوبات التشريعية في قصور التشريعات المحلية في الدول المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، أو عدم مواكبتها للأساليب الحديثة المستخدمة في عمليات غسل الأموال. وبالتالي، لا تشمل هذه التشريعات جميع أشكال غسل الأموال، مما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى هروب المجرمين.

وهذا يتطلب اعتماد استراتيجية فعّالة لمكافحته وتطبيقها على أرض الواقع، ومراجعة دورية ودائمة للتشريعات واللوائح القائمة^(٢٦). كما يجب تناول مفهوم الوصف القانوني لهذه الجريمة، نظراً لخطورتها.

(ب) الصعوبات المصرفية: يُعدّ الالتزام بمبدأ السرية المصرفية أهمّ عقبة أمام مكافحة غسل الأموال، فهو يضمن سلامة العميل من الانكشاف، ويحميه من أيّ شبهة، ويُعيق أيّ محاولة لتتبع الأموال المغسولة، ويمنع المجرمين من تعقبها.

عملية مراقبة التحقيق في جرائم غسل الأموال، بالإضافة إلى عدم التزام البنوك بالرقابة الصارمة على الأموال التي قد تُودع لديها.

(ج) صعوبات أخرى^(٢٧): يمكن تلخيصها في عدم وجود نظام معلوماتي متطور لمكافحتها، لا سيما في ظل التطورات التقنية والتكنولوجية التي استفاد منها غاسلي الأموال، ووجود متخصصين محترفين في عمليات غسل الأموال. هذا بالإضافة إلى الضعف العام لآليات الرقابة في هذا المجال، وضعف التنسيق بين الجهود المبذولة في هذا المجال.

^(٢٥) عبد الفتاح سليمان، المرجع السابق، ص ٢٣.

^(٢٦) أحمد العمري، جريمة غسل الأموال، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٠، ص ١٩٤.

^(٢٧) صقر بن هلال المطيري، جريمة غسل الأموال دراسة حول مفهومها ومعوقات التحقيق فيها وتنسيق الجهود الدولية لمواجهتها جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ١٤٢٥هـ، ص ٨٣.

المطلب الثاني

وسائل كشف عمليات غسل الأموال ومكافحتها

الفرع الاول: وسائل كشف عمليات غسل الأموال

يُلزم البنك بإجراء تحقيقات قانونية للكشف عن عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال مراقبة جميع عملائه، لا سيما عند وجود مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى ذلك. بعد التحقق من هذه المؤشرات، يُبلغ الشخص الذي يكتشفها عن العملية، والتي سنعرضها لاحقًا.

١- مؤشرات الاشتباه

هناك مجموعة من المؤشرات التي توحى لموظف البنك أو غيره بوقوع عمليات غسل أموال. يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات شخصية تتعلق بالعميل والموظف من جهة، ومؤشرات تتعلق بالعمليات والخدمات المصرفية من جهة أخرى، ومؤشرات عامة من جهة ثالثة.

(أ) المؤشرات الشخصية^(٢٨): تتعلق هذه المؤشرات بالعميل والموظف وسلوكهما في هذا المجال ومحيطهما.

تشمل مؤشرات العميل فتح حسابات مصرفية دون تقديم عنوان أو الكشف عن هويتهم، أو تقديم معلومات غير صحيحة أو مزورة، أو حث الموظفين على تسريع المعاملات وعدم الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، أو رفض إتمام إيداع دون مبرر مشروع، أو الاستثمار في معاملات عالية المخاطر... إلخ. تُعتبر جميعها مؤشرات على تورط هذا العميل في جرائم غسل الأموال.

أما بالنسبة لموظف البنك، فتشمل هذه المؤشرات ارتباطه المشبوه بعميل معين، أو رغبته في الاستمرار في العمل لفترات طويلة دون أخذ إجازات، أو يسعى البنك إلى تسهيل الخدمات المقدمة للعميل، أو أن نمط الحياة الباذخ الذي يحيط بالعميل يؤدي إلى إنفاقه ببذخ لا يتناسب مع ظروفه المالية.

(ب) مؤشرات متعلقة بالخدمات والعمليات المصرفية^(٢٩): تتعلق مؤشرات العمليات المصرفية بمؤشرات الائتمان، مثل توسع العميل في الاقتراض، أو طلبه تسهيلات دون أن يتمكن البنك من التحقق من الضمانات المقدمة لهذه التسهيلات، أو سداه المفاجئ للتسهيلات القائمة.

^(٢٨) لمزيد من المعلومات أنظر عبد الفتاح سليمان المرجع السابق، ص ١٨١-١٨٤.

كما قد تشتق المؤشرات من الاعتمادات المستندية التي تشير إلى وجود غسيل أموال لكبر حجمها، أو خطابات الضمان التي عادةً ما يصاحبها عدم وجود مشروع جاد أو عدم رغبة في التفاوض على السداد مع البنك.

أما مؤشرات الخدمات المصرفية، فتتجسد في مؤشرات حجم وطبيعة الودائع لدى الكاونتر، فالعميل هو الأكثر تعاملًا معه؛ ومؤشرات السحوبات الكبيرة من حساب غير نشط؛ مؤشرات التحويلات المالية، حيث يتلقى حساب العميل تحويلات بمبالغ كبيرة مجهولة المصدر، أو العكس؛ أو عمليات شراء متكررة للأوراق المالية والتجارية دون غرض واضح، إلخ. جميع هذه الأمور تشير بوضوح إلى وجود عمليات غسل أموال.

(ج) المؤشرات العامة: وتشمل هذه التغيرات في أساليب عمل البنك، مثل عدم الالتزام بإجراءات الرقابة، أو الزيادات غير الطبيعية في حجم الودائع أو التحويلات، أو تغيرات في العمليات نفسها، بحيث يكون غرضها مجهولاً أو يوحي بعدم مشروعيتها، أو إذا كانت أنشطة البنك تتعارض مع أعماله الاعتيادية.

٢- الإبلاغ عن معاملة مشبوهة:

بعد ثبوت حالة مشبوهة والتحقيق فيها بدقة، والتأكد من صحتها بفحص وتحديد المؤشرات المشبوهة في عملية غسل الأموال المكتشفة. تُفحص هذه المؤشرات بدقة من خلال تحديد تاريخ بدء العملية، والأطراف المعنية، والأدلة المتوفرة. ويجب إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وفي هذا الصدد، تتولى الهيئة المختصة تحليل ومعالجة المعلومات الواردة من الجهات المختصة، وكذلك بلاغات الاشتباه التي يتعرض لها الأشخاص والجهات المذكورة في المادة ١٩ تحديداً. وتعتبر المعلومات المُبلغ عنها سرية، ولا يجوز استخدامها لأغراض أخرى. وتتخذ هذه الهيئة جميع الإجراءات اللازمة مع إعفائها من المسؤولية إذا لم تؤدِّ التحقيقات إلى أية نتيجة أو إنتهت بإنتقاء الجانب العلوي (٣٠).

(٢٩) لمزيد من المعلومات أنظر عبد الفتاح سليمان المرجع السابق، ص ١٨٥-١٨٨.

(٣٠) المادة ٠٢ من القانون ٠٥/٠١ المؤرخ في ٠٦ فيفري ٢٠٠٥ المتضمن قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، الجريدة الرسمية ٠٩ فيفري ٢٠٠٥، العدد ١١، ص ٤.

الخاتمة

بعد تحديد جريمة غسل الأموال، وتفصيل الأساليب القانونية المتبعة لمكافحتها، واستعراض أهم ما ورد بشأنها، نخلص إلى أن غسل الأموال لا يزال ظاهرة إجرامية خطيرة ومعقدة. التشريعات في هذا المجال غير كافية لمكافحة هذه الجريمة. وإذا نظرنا إلى مصادرها، نجد أنها تتزايد يوماً بعد يوم، لا سيما في ظل تفشي الفساد الإداري والمالي، مما يفاقم خطر هذه الجريمة حتى تصل إلى ذروتها. إن الإجراءات التي وضعها المشرع للوقاية من هذه الظاهرة بسيطة، بالنظر إلى التطورات التقنية والتكنولوجية المستخدمة في هذه الجريمة. لذا، فإن التعاون الفعال ضروري لتعزيز عملية مكافحتها والتصدي لها. كما يجب إخضاع البنوك لاختبارات عملية لتحديد مدى قدرتها على كشف عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال إخضاع الموظفين لدورات تدريبية في هذا المجال، أو من خلال إنشاء تخصص للكوادر الإدارية والقانونية لدراسة هذه الظاهرة، لا سيما في ظل وجود متخصصين ومحترفين في عمليات غسل الأموال.

المصادر

أ. الكتب

١. أحمد العمري، جريمة غسل الأموال، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٠.
٢. د. مصطفى طاهر ، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، القاهرة ، سنة ٢٠٠٢ م.
٣. د. نادر عبد العزيز شافي ، تبيض الأموال (دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، سنة ٢٠٠١ م.
٤. د. نبيه صالح ، جريمة غسل الأموال في ضوء الإجماع المنظم والمخاطر المترتبة عليها ، منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ٢٠٠٦ م.
٥. عبد الفتاح سليمان، مكافحة غسل الأموال، دار علاء الدين، القاهرة، ٢٠٠٣.
٦. عمار باسم جاسم ، جريمة غسل الاموال في القانون العراقي ، عالم المعرفة للكتاب ، بغداد ، ٢٠١١.
٧. أروى الفاعوري وإيناس قطيشات جريمة غسل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية (دراسة مقارنة، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ م.
٨. اوزدن حسين دزه بي ، جريمة غسل الاموال في القانون العراقي - دراسة مقارنة ، بدون سنة نشر .
٩. د. سليمان عبد المنعم، مسؤولية المصارف الجنائية عن الأموال غير النظيفة - ظاهرة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة ١٩٩٩ م.
١٠. د. محمد محي الدين عوض جرائم غسل الأموال، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٤ .
١١. صقر بن هلال المطيري، جريمة غسل الأموال دراسة حول مفهومها ومعوقات التحقيق فيها وتنسيق الجهود الدولية لمواجهتها جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ١٤٢٥ هـ
١٢. هشام بشير ، و ابراهيم عبد ربه ابراهيم ، غسل الاموال بين النظرية و التطبيق ، ط ١ ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ٢٠١١.

ب. الرسائل والاطاريح

١٣. زينب اسكندر داغر الفؤادي ، التزامات المصارف في مكافحة غسل الاموال - دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٠ .

١٤. ماجده بو سعيدة ، دور القطاع المصرفي في مكافحة جريمة تبيض الاموال ، رسالة ماجستير تخصص علم الاعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ٢٠١٢/٢٠١٣ .

١٥. أمجد سعود الخريشة، الإطار القانوني لجريمة غسل الأموال (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٤ م.

١٦. جمال محمد السقا اللوزي ، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لغسل الاموال - دراسة تحليلية مع التطبيق على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٠٩

١٧. خالد حامد مصطفى ، جريمة غسل الاموال - دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق - جامعة طنطا ، ٢٠١٠ .

١٨. عبد محمود السميرات، عملية غسل الأموال بين الوضع الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣ م.

ج. المجالات

١٩. د. ذياب موسى البدينة، المنظور الاقتصادي والتقني والجريمة المنظمة، بحث ضمن سلسلة أبحاث منشورة حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩ م.

٢٠. د. محمد أمين البشرى، التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، بحث ضمن سلسلة أبحاث منشورة حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ١٩٩٩ م.

References

A. Books

1. Ahmed Al-Omari, The Crime of Money Laundering, Al-Obeikan Library, Riyadh, 2000.
2. Dr. Mustafa Taher, Legislative Confrontation of the Phenomenon of Money Laundering Proceeds from Drug Crimes, Cairo, 2002.
3. Dr. Nader Abdel Aziz Shafi, Money Laundering (A Comparative Study), Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2001.
4. Dr. Nabih Saleh, The Crime of Money Laundering in Light of Organized Crime and its Ensuing Risks, Al-Maaref Foundation, Alexandria, 2006.
5. Abdel Fattah Suleiman, Combating Money Laundering, Aladdin House, Cairo, 2003.
6. Ammar Bassem Jassim, The Crime of Money Laundering in Iraqi Law, Alam Al-Ma'rifa Book, Baghdad, 2011.
7. Arwa Al-Faouri and Enas Qteishat, The Crime of Money Laundering: General Meaning and Legal Nature (A Comparative Study), Wael Publishing House, Amman, Jordan, first edition, 2002.
8. Ozden Hussein Dizabe, The Crime of Money Laundering in Iraqi Law - A Comparative Study, no publication year.
9. Dr. Suleiman Abdel Moneim, The Criminal Responsibility of Banks for Unclean Funds - The Phenomenon of Money Laundering, Dar Al-Jami'a Al-Jadida, 1999.
10. Dr. Muhammad Muhyi al-Din Awad, Money Laundering Crimes, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, 2004.
11. Saqr bin Hilal al-Mutairi, The Crime of Money Laundering: A Study of Its Concept, Obstacles to Investigation, and Coordination of International Efforts to Confront It, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, 1425 AH.
12. Hisham Bashir and Ibrahim Abd Rabbuh Ibrahim, Money Laundering: Between Theory and Practice, 1st ed., National Center for Legal Publications, Cairo, 2011.

B. Theses and Dissertations

13. Zainab Iskandar Dagher Al-Fuwadi, "Banks' Obligations in Combating Money Laundering - A Comparative Study," Master's Thesis, College of Law, Al-Nahrain University, Baghdad, 2010.
14. Majida Bou Saida, "The Role of the Banking Sector in Combating the Crime of Money Laundering," Master's Thesis, Business Science, College of Law and Political Science, University of Qasdi Merbah, Ouargla, 2012/2013.

15. Amjad Saud Al-Khrisha, "The Legal Framework of the Crime of Money Laundering (A Comparative Study)," Master's Thesis, Mutah University, 2004.
16. Gamal Mohamed El-Saqa El-Lawzi, "The Economic and Social Aspects of Money Laundering - An Analytical Study with Application to the Egyptian Economy," PhD thesis, Faculty of Law, Mansoura University, 2009.
17. Khaled Hamed Mustafa, "The Crime of Money Laundering - A Comparative Study," PhD thesis, Faculty of Law, Tanta University, 2010.
18. Abdel Mahmoud El-Sameirat, "The Money Laundering Process in the Islamic Economic Context," MA thesis, Yarmouk University, 2003.

C. Journals

19. Dr. Dhiab Musa Al-Badina, "The Economic and Technical Perspective and Organized Crime," a study within a series of published studies on organized crime and methods of combating it, Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh, 1999.
20. Dr. Muhammad Amin Al-Bishri, "Investigating Organized Crime Cases," a study within a series of published studies on organized crime and methods of combating it, Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh, 1999.